العرب
الأحد 2021/08/29
السنة 44 العدد 12163

الأحزاب المغربية تغرق في موجة جديدة من الشعبوية مع اقتراب الانتخابات

الأحزاب تستنسخ وعودا انتخابية لم تقدر على تحقيقها سابقا

مع انطلاق حملة الانتخابات البرلمانية والمحلية في المغرب، تحاول الأحزاب استمالة الناخبين بإغراقهم بالوعود التي عجزت عن تحقيقها في السابق، وفيما تريد الأحزاب الكبرى الحفاظ على مواقعها، يتوقع متابعون أن يعاقب الشارع نخبه السياسية في الانتخابات المرتقبة في ظل الفشل في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - انطلقت الخميس في المغرب حملة الانتخابات البرلمانية والمحلية المقررة في الثامن من سبتمبر التي من شأنها أن تفرز حكومة جديدة بعد انقضاء ولاية الائتلاف الحالي بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

وتشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات التشريعية بين حزبي العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار بقيادة وزير الفلاحة عزيز أخنوش. كما يبرز في المشهد السياسي كقوة انتخابية كل من حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال (معارضان).

وعرضت أحزاب عديدة مثل الحركة الشعبية والعدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة وغيرها من التنظيمات السياسية مع بداية الحملة الانتخابية في برامجها الانتخابية وعودها السابقة والتي عجزت عن تحقيقها في محاولة أخرى لاستمالة الناخبين مثل محاربة الفساد، وتقديم دعم مالي مباشر للفقراء والتخفيض في فواتير الكهرباء في القرى وتحسين ظروف السكن، وتوسيع شبكة المدارس.

شريفة لموير

الأحزاب المغربية عجزت عن تطوير أساليب عملها

وركز البرنامج الانتخابي لحزب الحركة الشعبية المشارك في التحالف الحكومي على ما أسماه بـ"إرساء أسس العدالة الترابية" من أجل النهوض بالعالم القروي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والحاجة إلى الدعم المباشر لصغار المزارعين، ومحاربة البطالة وتبسيط حصول الشباب على القروض الصغرى وتشجيع إحداث التعاونيات، والارتقاء بالمنظومة الصحية.

ولكي يتحلل من مسؤولية حزبه عن تحقيق ما وعد به خلال الولاية السابقة وجه محمد أوزين عضو المكتب السياسي للحزب انتقادات شديدة اللهجة للتحالف الحكومي الذي شارك فيه حزبه بقيادة العدالة والتنمية، معتبرا أن حزبه خرج "محبطا" من هذه التجربة.

وعبر الوزير السابق للشباب والرياضة خلال تقديم البرنامج الانتخابي للحزب عن عجز حزبه عن تجسيد رؤيته خلال المشاركة في التحالف الحكومي، مرجعا هذا العجز إلى ما وصفه بـ"البلقنة الحكومية"، وقال "لم نستطع على ضوء البلقنة الحكومية أن ننزل الرؤية الحركية المبنية على الإنصاف المجالي من أجل السعي للمناصفة المجالية".

ويجمع متابعون على أن جل الأحزاب تكرر وعودا انتخابية لم تقدر على تحقيقها في الولاية السابقة، ففي الوقت الذي وعد حزب الحركة الشعبية ضمن برنامجه الانتخابي بتخصيص منحة بمبلغ 1000 درهم (مئة دولار) لكل أسرة معوزة، شدد حزب العدالة والتنمية على تعميم التعويضات العائلية لفائدة سبعة ملايين طفل في سن التمدرس، وتوسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل غير الموظفين سنة 2025، والإصلاح الشامل لسياسات التحفيز الاستثماري، ووضع نظام ضريبي أكثر عدلا وإنصافا.

ولاحظت الباحثة في العلوم السياسية شريفة لموير أن الأحزاب صبت كل اهتمامها على كيفية الاستفادة من التغييرات التي عرفتها القوانين الانتخابية، في حين تفتقد الكفاءات القادرة على طرح مشاريع جديدة تتناسب وطبيعة التحديات المستجدة، مشيرة إلى أن هذا ما جعل البرامج الانتخابية للمحطة الانتخابية الحالية نسخة عن برامج ووعود سابقة لم تنفّذ على أرض الواقع.

وأوضحت لموير في حديثها لـ"العرب" أن كل هذا راجع بالأساس إلى موجة الشعبوية التي عرفتها الأحزاب السياسية التي ابتعدت عن تطبيق مقتضيات الدستور من حيث التأطير والتكوين لصالح المواطنين.

وفي تقديرها فإن الخلل الذي تعيشه الأحزاب سينعكس على تعاطيها مع مختلف القضايا والمحطات على أرض الواقع.

ووعد حزب التجمع الوطني للأحرار في برنامجه الانتخابي الذي أطلقه الجمعة، بالعديد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، بينها إحداث "مدخول الكرامة" لفائدة المسنين، وتوفير الضمان الاجتماعي لكل العاملين، وتوسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل الجميع، ومنح إعانات عائلية عن كل طفل، وخلق مليون منصب شغل مباشر، وتشجيع الإنتاج الوطني.

وتقاطع البرنامج الاقتصادي لحزب الأصالة والمعاصرة مع الحركة الشعبية في التركيز على أهمية الزراعة في ضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بلورة ميثاق فلاحي وقروي جديد، إلى جانب الاتجاه نحو صناعة حديثة قادرة على المنافسة دوليا، وصياغة خطة لإنقاذ وإنعاش قطاع السياحة في ظل الجائحة.

وقال خبراء في الاقتصاد إن جل الأحزاب المغربية لا تعطي البرنامج الانتخابي الأهمية القصوى خصوصا في الشق الاقتصادي، حيث أن صياغة مضامينه تستدعي دراسة متأنية للإحصائيات وموارد الدولة وكذلك تصورات واقعية عن طبيعة مكونات الاقتصاد الوطني وإمكانياته، وهو ما يجعل تلك البرامج لا تحظى بفرصة تنفيذها وتظل مجرد وعود فضفاضة بمناسبة الانتخابات.

وربطت لموير بين ما جاءت به البرامج الانتخابية والتشابه في إجراءاتها وواقع المنظومة الحزبية التي تسبب تسييرها بمنطق الحزب الفرد في طرد الكفاءات وعجزها عن مواكبة الزمن الدستوري والمشاريع الكبرى، وبالتالي عجزت عن تغيير وتطوير أساليب عملها بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي وجودة التشريعات والسياسات العمومية.

وبرأيها تميل الأحزاب إبان الحملة الانتخابية إلى الوعود المستنسخة عن محطات سابقة.

وعند تقديمه لبرنامج حزبه قال الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر إن الاتحاد ولد "من رحم مواجهة الفساد، ولم يخلق في المكاتب أو في الدهاليز المظلمة"، مشددا على أن ما طالب به الحزب هيمن على مجمل البرامج الانتخابية لجميع الأحزاب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية لهذه السنة.

لا شيء غير الوعود الفضفاضة

ورغم تشابه برنامج الاتحاد الاشتراكي في عدد من الإجراءات التي وعد بها مع الأحزاب الأخرى، إلا أنه حاول التميز عن الآخرين بتعهّده بأنه في حالة تصدره للانتخابات سيقوم بـ"مراجعة المناهج والبرامج الدينية، بوصفها أولوية ضرورية ومدخلا تربويا حاسما يستطيع تحسين القدرات الذاتية وتقوية البناء المجتمعي والرفع من مستوى التنمية البشرية".

وأكد الحزب اليساري المشارك في الحكومة على أنه سيعمل على اعتماد تدابير مواكبة تأخذ بعين الاعتبار مكونات المجتمع المدني المتدخلة في الجانب الديني (التربية الإسلامية، حفظ القرآن)، وتهم مختلف المجالات الاجتماعية المدعمة للوظيفة المدرسية، وخاصة الإعلام، والطفولة والشباب.

ويعيب متابعون على الاتحاد الاشتراكي أنه لم يقم بترجمة وعوده الانتخابية في الجولات الانتخابية السابقة أو من خلال موقعه داخل الحكومة الحالية، مؤكدين أن الاتحاد الاشتراكي يحاول الظهور بصورة المتميز عن الأحزاب الأخرى في بعض الإجراءات التي لا تحظى بالأولوية عند المواطن المغربي.

رفع القيود عن الرئيس ومسؤولين سابقين في مالي

باماكو - أعلنت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنّ سلطات مالي رفعت الجمعة "كل الإجراءات التقييدية" المفروضة على الرئيس السابق ورئيس الوزراء الانتقاليين با نداو ومختار وان، اللذين أطاحهما الجيش في 24 مايو وفرض عليهما إقامة جبرية.

وقالت المجموعة في بيان الجمعة، إن اللجنة التي تم تشكيلها لمتابعة الانتقال بعد الانقلاب العسكري الأول الذي وقع في أغسطس سنة 2020 "ترحب بقرار الحكومة رفع جميع الإجراءات التقييدية" ضد نداو ووان.

واعتقل الرجلان في 24 مايو في انقلاب ثان بقيادة الكولونيل أسيمي غوتا والعسكريين الذين وصلوا إلى السلطة في انقلاب في 18 أغسطس في العام نفسه.

وتوصل نداو ووان إلى اتفاق بشأن حكومة جديدة لا تضم شخصيات من المجلس العسكري.

وأكدت الحكومة المالية في تغريدة على تويتر مساء الجمعة أنها "استقبلت بترحيب مهمة المساعي الحميدة" للجنة متابعة المرحلة الانتقالية.

وعبرت عن "ارتياحها للنتيجة السارة للخطوات التي قامت بها اللجنة المذكورة" لمراقبة المرحلة الانتقالية، والتي أدت إلى "رفع إجراءات المراقبة الخاصة التي كانت مفروضة" على الرئيس ورئيس الحكومة السابقين.

وأكدت الحكومة "ضرورة احترام الالتزامات التي تعهدت بها الجهات الفاعلة المعنية لإظهار روح المسؤولية والالتزام بالمصلحة الوطنية واحترام القانون والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤثر على سير العملية الانتقالية بسلاسة".

وأكد رئيس الوزراء الانتقالي السابق مختار في بيان الجمعة، أنه "كان سعيدا لاستعادة حق أساسي منصوص عليه في دستورنا، حق التنقل" بحرية.

وعبر عن شكره للجنة مراقبة المرحلة الانتقالية التي سمح عملها بـ"تسوية وضع صعب".

وكان إقصاء الرجلين قدم رسميا على أنه استقالة. ومنذ ذلك الحين انتزع أسيمي غويتا مهام الرئيس الانتقالي وعين رئيسا جديدا للوزراء.

وكان با نداو ومختار وان قيد إقامة جبرية لم تسم كذلك علنا، كما قالت مصادر كانت على اتصال بهما. وتحدثت السلطات عن ضرورة تأمين حماية لهما.

وقال محاميهما مامادو إسماعيل كوناتي أنهما لجآ إلى محكمة العدل التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، موضحا أن هذه المحكمة أمهلت الحكومة المالية حتى السبت لتبرير الوضع.

تأجير شوارع القاهرة لمالكي السيارات يثير سخطا ضد الحكومة

أحمد حافظ

القاهرة - أحدث بدء الحكومة المصرية تطبيق قانون تنظيم انتظار المركبات مؤخرا في الشوارع انقساما حادا في ظل عشوائية بعض المسؤولين في المحافظات في تطبيق نصوص التشريع الذي صادق عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي في يوليو الماضي.

وبدأت محافظتا القاهرة والجيزة القريبة منها، تحصيل رسوم انتظار السيارات من أصحابها بطريقة أثارت استياء المؤيدين والمعارضين للحكومة، ويبلغ التحصيل الشهري عن السيارة الواحدة 300 جنيه (20 دولارا).

وتقول الحكومة المصرية إنها تهدف من وراء القانون إلى ضبط منظومة تحصيل الأمور من أصحاب السيارات مقابل الانتظار في الشوارع، ووقف ظاهرة بلطجة "السايس"، وهو شخص أشبه بـ"البلطجي" يحصل على هذه الأموال ويضعها في جيبه الخاص ولطالما أثار امتعاض الناس.

ويرى معارضون أن قانون تنظيم انتظار المركبات يقنن البلطجة بدلا من القضاء عليها، لأنه سمح لأشخاص بالتعاقد مع الأحياء ليحتكر كل منهم جمع الأموال من أصحاب السيارات نظير حصول الحكومة على 75 في المئة من العائد.

القوانين الحكومية باتت تفتقد للدعم الشعبي

وضجت منصات التواصل الاجتماعي بالغضب ضد إجبار صاحب كل سيارة على دفع مبالغ مالية نظير وقوفها بالشارع حتى لو كان ذلك أسفل المنزل، باعتبار أن هذه الأماكن يفترض أنها ملكية عامة لم يعتد المصريون تأجيرها.

ولدى شريحة من المواطنين نظرة مريبة تجاه "السايس" لأنه يمارس البلطجة ويحصّل الأموال عنوة، وكثيرا ما تعالت الأصوات بضرورة تدخل الحكومة لحماية الناس من تجاوزاته، فقامت بتقنين أوضاعه وتسليمه الشوارع لتأجيرها بعقود موثقة مع الأحياء.

وما يثير امتعاض الكثيرين أن القانون لن يتم تطبيقه على كل المواطنين، وأظهرت مؤشرات التنفيذ أنه يقتصر تفعيله على سكان الشوارع الرئيسية والحيوية ما يشكل استهدافا وعنصرية تجاه شريحة بعينها لمجرد أنهم من قاطني المناطق الراقية.

ويبرر الرافضون موقفهم بأن سكان القرى والمناطق الشعبية لديهم أيضا سيارات، لكن من المستحيل أن يطبق عليهم القانون ولا يصح دستوريا أن يصدر تشريع بعينه ليستهدف شريحة محددة لمجرد أنها تقطن أماكن ترى الحكومة أنها تمتلك رفاهية.

وتخشى دوائر سياسية أن يتسبب القانون في تصاعد وتيرة التذمر بين الطبقة المتوسطة التي صارت أكثر غضبا لكثرة استهدافها بضرائب مضاعفة وزيادة في أسعار الخدمات مثل الكهرباء ومياه الشرب والمرور، وبدأت تتآكل تدريجيا.

وتتضمن قوانين تنظيم المرور دفع مالكي السيارات ضريبة على استخدام الشوارع، أيّ أن المواطن يدفع تكلفة الانتظار للحكومة التي ترغب في أن يدفعها مرة ثانية بقانون مفصل لذلك، ما دفع غاضبين إلى مطالبتها بأن تتكفل بحراسة السيارات نظير أموال الانتظار كنوع من السخرية، باعتبار أن "السايس" يجبر الناس على الدفع مقابل مسؤوليته عنها طوال فترة توقفها.

ويقول مؤيدون للحكومة إن دفع أموال مقابل انتظار السيارات في الشوارع يتم تطبيقه في كثير من دول العالم بطريقة حضارية وتمنع الابتزاز والبلطجة، ويشترط لذلك شوارع ممهدة وواسعة وأماكن انتظار مجهزة.

وأظهر الجدل السياسي الحاصل أن هناك دوائر داخل الحكومة ترفض هذا القانون لأسباب ترتبط بتوقيت التطبيق وارتفاع وتيرة الغضب في الشارع وإمكانية أن يتسبب في حدوث توترات على وقع تحول البلطجة والابتزاز من حوادث فردية إلى ظاهرة.

وتبدو هناك دوائر أخرى تتمسك بضرورة الضغط على الناس الذين يمتلكون قدرا من الوفرة المالية، مثل أصحاب السيارات، باعتبار أن هذه الشريحة لا يمكن مقارنتها بالفقراء والمهمشين ولا مانع من اللجوء إلى جيوبهم للتخديم على التنمية.

وجاء قرار خالد عبدالعال محافظ القاهرة الأربعاء بفرض رسوم مبالغ فيها على تصوير الأعمال الفنية بالشوارع والميادين، ثم التراجع عن ذلك بعد ساعات على وقع غضب برلمانيين ومواطنين وسينمائيين ومثقفين ليعزز وجود فريقين متعارضين داخل دوائر السلطة، الأول يستسهل الجباية، والثاني يتحفظ عليها.

كريم العمدة

قانون انتظار السيارات مصيره التجميد ووضعه في الأدراج

وأصبح بعض المسؤولين أكثر تهورا في طريقة التصرفات المرتبطة بتحصيل الأموال من جيوب المواطنين، وصارت بعض القوانين تفتقد إلى الدعم الشعبي وتصدر بما يجعل شريحة المؤيدين للحكومة لا يستطيعون الدفاع عنها.

وأكد كريم العمدة المتخصص في الاقتصاد السياسي أن قانون انتظار السيارات "مصيره التجميد ووضعه في الأدراج، لأنه من نوعية التشريعات التي تصدر بشكل عشوائي ودون فهم لطبيعة المواطن الذي صار أكثر تمردا ضد فكرة الجباية".

وأضاف لـ"العرب" أن الحكومة لا تمتلك آلية التطبيق والمشكلة أن هناك دوائر رسمية تعتقد أن كل مالك سيارة لديه وفرة مالية، وهذه كارثة لأن الاقتناع بذلك يقود إلى إصدار المزيد من القوانين التي تزيد الأعباء المعيشية ما يعكس أن الشارع في وادٍ والجهات التشريعية في واد آخر تماما.

ولا تمتلك الحكومة آليات محددة لإجبار المواطنين على الدفع، لأن التدوينات التي نشرها كثيرون على منصات التواصل تعكس ارتفاع نبرة التحدي والتهديد لأي جهة أو شخص يقوم بفرض نقود على انتظار السيارات ما يحول الشارع إلى الصدام.

ويرى مراقبون أن تحميل المواطن فاتورة التنمية في منطقته السكنية يكرس لدى الشارع العشوائية في التخطيط، لأن إجبار الناس على دفع مبالغ نظير توقيف سياراتهم تحت منازلهم لاستغلال الأموال في المشروعات التنموية بالمحافظة يجعلهم أكثر كراهية لكل ما يرتبط بالتطوير.

ويؤكد هؤلاء أن استسهال إصدار قوانين تكرس الجباية على المواطنين يبرهن على وجود مسؤولين يستهويهم الولاء للسلطة والتفكير في حلول لأزماتها المالية وممارسة ضغوط مستمرة على الناس بطريقة لا تتسم بالحكمة.

ويخلص العمدة إلى أن إحدى سوءات القانون أنه جزء من توصيات صندوق النقد الدولي، حيث طالب بأن تكون لدى كل محافظة قدرة مالية خاصة بها بعيدا عن الموازنة العامة للدولة، وهناك المزيد من التشريعات المقبلة التي تحمّل الناس فاتورة إنعاش خزانة الإدارات المحلية بالأموال.